PdfViewer Licence not valid, Contact your administrator and update the licence plea

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

ⴰⵙⵏⵙⵉ

ⴰⵙⴻⵎⵙⴰⵡⴰⵍ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل

الرقم: 2024/6137
04/11/2024

إلى السيدة وزيرة
إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
المحترمة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول:

سوء التدبير الحاصل بالوكالة الحضرية لكلميم واد نون.

السيدة الوزيرة المحترم

يعيش مناضلي ومناضلات وكل مستخدمي ومستخدمات الوكالة الحضرية لكلميم واد نون، على وقع مجموعة من الممارسات العبثية والاخطار المهنية والإدارية التي طالت مصالحهم، من قبل رئيسة قسم الدراسات العقارية والطبوغرافية بمديرية الدراسات والطبوغرافية دون حسيب ولا رقيب.

ويأتي هذا بعد اتخاذ إدارة المؤسسة لمجموعة من القرارات المجحفة في حق المستخدمين والتي تخلو من الموضوعية وترضي وتحابي جهة معينة داخل وخارج المؤسسة محليا ومركزيا بإيعاز من قبل الرئيسة، زد على ذلك العبث بالمستحقات المالية للمستخدمين والأطر بالمؤسسة من رواتب وحوافز ... إلخ، دون سبب قانوني ولا تمت بصلة للعمل، بل الهدف منها تصفية حسابات نقابية ضيقة، هذا بالإضافة إلى نهج الرئيسة لسياسة الكيل بمكيالين في ملفات الترقية الداخلية، السلفات، منحة النتيجة، الساعات الإضافية والتنقلات ...إلخ، وعرقلة القسم الإداري والمالي لملف الاستفادة من الترقية بالدبلوم، رغم توقيع المدير السابق لقرارات الترقية، ورغم استفادة بعض الموظفين بالترقية في السنة الماضية بنفس الدبلوم، ضرب مكتسبات وحقوق المستخدمين في الترقية بالدبلوم لسنة واحدة على الأقل أي Bonification وفي إعادة ترتيبهم في السلم بشهادة أكبر من سابقتها الأصلية أي Reclassement والخلط بينهما سواء تعلق الأمر بالإدارة أو الخازن المكلف بالأداء كما هو

منصوص عليه في الأنظمة الأساسية المؤقتة للوكالة الحضرية.

وسيرا على نهج تصفية الحسابات النقابية وصل الأمر بالرئيسة إلى إقصاء إطار عالي كونفدرالي مكلف بمعالجة المستحقات المالية للمستخدمين والأطر بالمؤسسة عن القيام بمهامه دون سند قانوني، وهو الأمر نفسه الذي تعرضت له مديرة الدراسات والطبوغرافية التي تم نقلها إلى مديرية التدبير الحضري والتنظيم. زد على ذلك رفض ملف ترقيات بعينها بالرغم من استيفاء كافة الشروط. وهي قرارات وسلوكيات أدت إلى خلق أجواء مشحونة وغير صحية للعمل، وهو ما سيؤدي إلى تهديد السلم الاجتماعي بهذه المؤسسة.

لذا نسائلكن السيدة الوزيرة عن الإجراءات والتدابير التي يجب اتخاذها من أجل القطع مع هذه الممارسات التي تسود داخل الوكالة الحضرية لكلميم واد نون، وانصاف المستخدمين والمستخدمات وصون مكتسباتهم جراء ما طالهم حيف؟

وتقبلن السيدة الوزيرة فائق التقدير والإحرام.

إمضاء: المستشار البرلماني

الكرش خليهن